# مصطفى البرغوثي

رئيس اتّحاد جمعيات الإغاثة الفلسطينيّة. من أبرز الناشطين في مجال التضامن السلميّ الدوليّ مع الشعب الفلسطينيّ

**مصطفى البرغوثي لم يَسْتطع لضيق وقته إلاّ الإجابة عن بعض الأسئلة الخاصة بالبُعْد الأخلاقيّ.**

**١ ـ عن أهميّة هذا البعد:**

بالتأكيد، يجب أخذ البعد الاخلاقيّ في الاعتبار، إذ إنّ من المهمّ أن يحافظ الشعبُ الفلسطينيّ على تفوقه الأخلاقيّ على الاحتلال الإسرائيليّ.

إنّ الجانب الأخلاقيّ لا يقل أهميّةً عن الاعتبارات القانونيّة والعمليّة. ولعلّ من الضروريّ أنّ نتذكر هنا أنّ التفوق الأخلاقيّ كان من أهمّ أسباب نجاح الشعوب التي ناضلتْ ببسالة ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبيّ لأراضيها، تمامًا كما حدث في فيتنام وجنوب أفريقيا والجزائر وغيرها.

**٢ ـ و٣ ـ عن ماهيّة المدنيّ، والمستوطنين:**

لا بدّ من التمييز بين المدنيّ والعسكريّ، وأخذِ القوانين الدوليّة للصراع في الاعتبار، وإنْ كان الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حاجة إلى بذل جهود خلاقة في هذا المجال. فالمستوطنون المغتصِبون لأراضي المواطنين، والمدجَّجون بالسلاح، والذين يمارسون الاعتداءات العسكريّة المستمرة ضد الفلسطينيين، هم عصابات مسلّحة وليسوا مدنيين.

**٤ ـ و٥ ـ عن الفرق في المبدإ بين المستوطنين ويهود ٤٨؛ وعن الحق في استرجاع البيت السليب الآن أو لاحقًا، وفي استخدام العنف:**

تُعتبر جميعُ ممارسات الحركة الصهيونيّة من الناحية الحقوقيّة والأخلاقيّة غير عادلة، خاصةً في ما يتعلّق بقضيّة اللاجئين الفلسطينيين الذين اقتلعتهم هذه الحركة من أراضيهم وشرّدتهم لذا فإنّ حقوق هؤلاء اللاجئين تُعتبر تاريخيّة، لا يستطيع أيُّ شخص كان التنازُلَ عنها، إذ يعتبرها القانونُ الدوليُّ حقّاً فرديّاً لكل لاجئ، لا يجوز نفيُها بالتقادم ومرور السنين ما لم يَقْبلْ أصحابُها التنازلَ عنها

ولعلّ هذا الأمر يؤكّد ضرورةَ التمسك بالأهداف الوطنية التي تمثّل حقوقُ اللاجئين أحدَ أهم بنودها، وعدمِ تقديم تنازلات في هذا الصدد.

يشار هنا إلى أنّ إسرائيل تستند في قيامها إلى قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧، والذي نصّ على قيام دولتين. لذا فإنّ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ يُعتبر مخالفًا للقوانين الدوليّة.

وعليه، يجب على الفلسطينيين التركيزُ في نضالهم، من أجل إنهاء الاحتلال، على البعد القانونيّ والشرعيّ.

**٦ ـ عن الباص المليء بالمستوطنين، وعن استهداف المدنيّين داخل مناطق ٤٨، وما إذا كان المصابون «ضررًا ملازمًا»:**

ما دام الشعبُ الفلسطينيُّ خاضعًا للاحتلال، فإنّ من حقه أخلاقيّاً وقانونيّاً أن يقاوم جميعَ أشكاله وبكل الوسائل. ولا يمكن أحدًا أن يلومه في هذا المجال.

إلاّ أنّ على الفلسطينيّين أن يوازنوا بين أشكال ومواقع الكفاح التي من شأنها أن توصلهم إلى أهدافهم الوطنية المتمثلة في الحرية والاستقلال في النهاية. وعليهم أيضًا رصد تأييد واسع على الصعيد الدوليّ. فالاستراتيجية الفلسطينية لا يمكن أن تنجح إلاّ إذا وازنتْ بنجاح بين الفعل المقاوم على الأرض والكفاح الوطنيّ، والتمسك بالأهداف الوطنية وعدم التنازل عنها من جهة، وضمان تأييد دوليّ واسع للقضية الفلسطينيّة من جهة ثانية.

لذلك فإنّ مقاومة المستوطنين والاحتلال في الأراضي الفلسطينيّة هو السبيل الأفضل لتحقيق الأهداف الوطنيّة.

ويجب تجنُّب الأعمال التي تصوِّر الكفاح الفلسطيني على أنَّه أعمال تَسْتهدف المدنيين.

وفي رأينا أنَّ المسؤول عن الخسائر المحتملة من أيّ إصابة جرّاء عمليَّة عسكريَّة كالتي جاءت في سؤالكم، بما في ذلك الإصاباتُ الإسرائيليَّةُ، هو الحكومة الإسرائيليَّة وسياستها العدوانية. لذا فإنَّ شارون هو مجرمُ حربٍ ومسؤولٌ لا عن مقتل الفلسطينيين فحسب، بل عن مقتل الاسرائيليين كذلك. فهو، في الخيار الذي ينتهجه وحكومتَه، يعرِّض حياةَ الإسرائيليِّين للخطر، عبر زجّهم في عصابات مسلّحة ترتكب اعتداءات عسكريَّة في الأراضي الفلسطينيَّة. ذلك أنَّه عندما يرتكب شخصٌ جريمةً فلا يُمْكن لومُ الضحية عن الضرر الذي تسببه له في دفاعها عن نفسها.

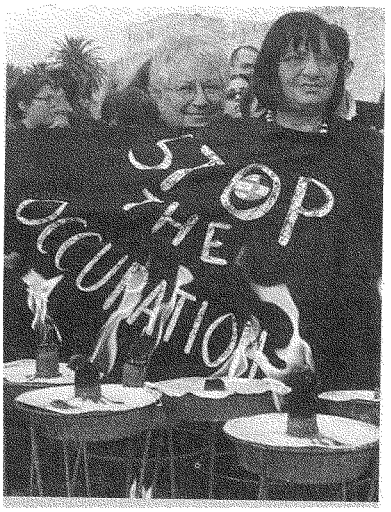


«ضرورة بناء أوسع حركة تضامن دوليّ» : متظاهرون أجانب في رام الله ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠١)

**٨ ـ ٩ ـ عن مبدإ «العيْن بالعيْن»؛ وعن استهداف الإسرائيليِّين المتطرِّفين:**

في النضال الوطنيّ لا يمكن اعتمادُ مبدإ الثأر، بل من الواجب المحافظة وبوتيرة مستمرة على التفوق الأخلاقيّ للشعب الفلسطينيّ. فالكفاح أو النضال ليس أمرًا شخصيّاً، وإنْ كان له جانب شخصيّ في حياة كل مناضل.

إنَّ النضال هدف عامّ ونشاط عامّ، يخصّ كلَّ الشعب الفلسطينيّ. وتأثير الافعال، من ثم، تخص جميع الفلسطينيين. وما يجب أن يسود تفكيرنا هو المنهج الاستراتيجيّ القائم على ثلاثة بنود:

١- التمسك بالأهداف الوطنيَّة، وحقنا في النضال، وعدم الإقرار بالتنازل عن أهدافنا الوطنية، وما تحقق عليه الإجماعُ من أهداف النضال الوطنيّ.

٢- ضرورة بناء أوسع حركة تضامن دوليّ مع القضيَّة الفلسطينيَّة العادلة.

٣- إحداث الإصلاحات البنيويَّة الداخليَّة، بما يَكْفل تحقيقَ القدرة على الثبات والصمود والاستمرار في طريق النضال حتى تحقيق الحريَّة والاستقلال. ويجب، بالإضافة إلى ذلك، تطويرُ آليّات ديمقراطيَّة فعّالة وحقيقيَّة في عمليات صنع القرار وممارسة الحياة السياسيَّة.

إنَّ الاستراتيجيَّة الفلسطينيَّة يجب أن توازن بين هذه البنود، بشكل يَضْمن فعّاليَّة النضال الفلسطينيّ. كما يَنْبغي أن نسعى إلى تعزيز السمة الحضاريَّة والإنسانيَّة لنضال الشعب الفلسطينيّ، باعتباره نضالاً من أجل الحرية والاستقلال، ونموذجًا كفاحيّاً لشعوب عديدة أخرى.

**رام الله**